مجلة الناقد للدراسات السياسية

المجلد: 03 العدد: 01
الرقم التسلسلي: 04
أفريل 2019

أزمة البناء السياسي ومأزق الديمقراطية في تونس.

الدكتور: بن عمراوي عبد الدين [1]
أستاذ محاضر أ – قسم العلوم السياسية
جامعة بومرداس (الجزائر)
البريد الالكتروني: *a.benamraoui2010@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 10/ 2019/02 - تاريخ القبول: 2019/04/10 - تاريخ النشر: 2019/04/25

ملخص:

تجلت مظاهر أزمة البناء السياسي والإيديولوجي في تونس خلال المراحل الأولى من بناء الدولة الوطنية في عدة مظاهر، ويبقى عامل الطابع الاحتكاري التسلطي على سياسات هذه الدولة وممارساتها المساهم الأكبر في تعميق أزمة علاقتها بمجتمعها، مما أدى إلى غياب علاقة صحية بين الحاكم والمحكوم، وترتب عن هذا الغياب فقدان الرضا الشعبي الذي برزت معالمه مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا ما جعل الدولة التونسية تواجه منذ تلك الفترة إلى غاية مرحلة ما بعد الحراك الاحتجاجي أخطر التحديات في عملية البناء وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: البناء السياسي؛ مأزق الديمقراطية؛ تونس.

Abstract :

The crisis of political and ideological building in Tunisia during the early stages of building the national state was manifested in several aspects. The monopoly character of the state's policies and practices remained the major contributor to deepening the crisis of its relationship with its society. This led to the absence of a healthy relationship between the ruler and the governed. The lack of legitimacy after the state was unable to attract the highest loyalty to its citizens, popular dissatisfaction is prominent with the beginning of the eighties of the last century, and this has made the Tunisian state since that period until the post-protest movement the most serious challenges in the construction and despair Q democratic political system.

Key words : Political construction, The dilemma of democracy; Tunisia.

[1] **المؤلف المرسل: الدكتور: بن عمراوي عبد الدين؛** *a.benamraoui2010@yahoo.fr*

مقدمة:

لقد شهدت دولة تونس مع بدايات العشرية الثانية من هذا القرن حراكا احتجاجيا كاشفا لمجموعة من الاختلالات المتعلقة بمسألة نشأة الدولة وتطورها، وطبيعة النظام السياسي والأسس التي يستند إليها، ومساهما في الدفع بالمطلب الديمقراطي إلى الواجهة، وجعل النخبة الحاكمة متوجهة نحو البحث- خوفا من السقوط ورغبة في إضفاء الشرعية واحتواء الحراك - عن الآليات التي عن طريقها تكسب الرضا والتأييد الشعبي المفقود، فوجدت في آلية الإصلاح السياسي والدستوري مبتغاها، وانعكس ذلك الإصلاح في محاولة النظام السياسي التونسي تجديد شرعيته والاستجابة لبعض متطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية، والتنصيص على مجموعة من المبادئ الديمقراطية.

وبعد فترة غير بعيدة؛ انكشف أن تلك التطورات والإصلاحات لم تغير كثيرا من جوهر الوضعية السابقة في شأن عملية بناء الدولة وطبيعة النظام السياسي، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة في البحث عن حيثيات مسألة البناء السياسي للدولة التونسية منذ الاستقلال؟ وعن أهم الأسباب التي حالت دون النجاح في الانتقال إلى الديمقراطية رغم الإصلاحات السياسية لفترة ما بعد الحراك؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا: أسس البناء الايديولوجي/ السياسي للدولة في عهد الحبيب بورقيبة.

ثانيا: صعود بن علي: في إخفاق التحول واستراتيجية بناء شرعية النظام السياسي الجديد.

ثالثا: مأزق الديمقراطية في ظل استمرارية أزمة سلطة السابع من نوفمبر.

رابعا: تونس ما بعد الحراك: في انتكاسة التحول الديمقراطي وعسر بناء أسس الدولة الحديثة.

أولا: أسس البناء الايديولوجي/ السياسي للدولة في عهد الحبيب بورقيبة.

تعد تونس كثاني بلد مغاربي أستعمر بعد الجزائر، وثاني بلد حصل على الاستقلال عقب المغرب مباشرة وفي نفس السنة وذلك بتاريخ 20 مارس 1956، وربما كانت الظروف السياسية التي عرفتها فترة الاستقلال في تونس مختلفة في الشكل عما جرى بالمغرب

والجزائر لكنها لم تختلف كثيرا عنهما في المضمون الاستبدادي للنظام السياسي والسلطوي للدولة في مرحلتها الأولى من البناء في شيء[1].

كما قد نشأت الحركة الوطنية في تونس مثل مثيلتها في المغرب وإن في فترة أسبق[2]، وكانت ذات علاقة وطيدة مع الثورة الجزائرية، فتزامنا مع هذه الأخيرة كانت الحركة الوطنية التونسية تظم عناصر تكونت من الزيتونة وتشبعت بالثقافة العربية والإسلامية وتفاعلت مع الحركات الإصلاحية والمشرق العربي، ولم يكن لهذه العناصر أدنى نصيب في دوائر الحكم غداة الاستقلال، وكان الزعيم الوطني الأوحد هو الحبيب بورقيبة الذي لعب دورا كبيرا في تاريخ تونس المعاصرة لجهة اضطلاعه بصناعة القرار التونسي ولأزيد من ثلاثة عقود من الزمن، وبعد الاستقلال وجد الحبيب بورقيبة نفسه على رأس الدولة التونسية والتي راح يصيغ ثوبها الفكري والسياسي والإيديولوجي[3].

قبل وصول الحبيب بورقيبة إلى سدة الحكم عاشت الحركة الوطنية سلسلة من الانشقاقات والتصدعات التي أدت إلى انسحاب العديد من الشخصيات من الحزب الدستوري الاشتراكي* بزعامة عبد العزيز الثعالبي الذي تحول إلى حزب حاكم بعد الاستقلال والوحيد في الساحة السياسية كون التعددية ممنوعة إلى جانب السياسة البورقيبية المتبعة ومنذ الاستقلال في تصفية معارضيه.

قام الحزب الدستوري التونسي سنة 1920 على مبادئ تطالب بنظام دستوري لتونس وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب، باعتبار أن تونس أول بلد عربي أعلن دستورا سنة 1865 يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم حتى حق خلع الباي.

خلال فترة الثلاثينات والأربعينات والتي تميزت بزيادة الزخم الذي عرفته الحركة الوطنية بعد أحداث 08 أفريل 1938 والتي عقبتها حملة قمع واسعة استهدفت قادة الحركة الوطنية التونسية، وفي سنة 1950 شكلت حكومة مفاوضات شارك فيها الحزب الحر الدستوري الجديد دون التوصل إلى اتفاق لتندلع في جانفي 1952 المقاومة المسلحة، لتضطر فرنسا تحت الضغط الشعبي وبسبب مأزقها في كل من المغرب و الجزائر من التفكير

[1] - محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا(المغرب، افريقيا الشرق،2014)، ص 350.

[2] - المرجع نفسه، ص 350.

[3] - يحيى ابو زكرياء، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي،(الكويت، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003)، ص29.

* - الحزب الدستوري الاشتراكي نشأ سنة 1919 وأصبح يسمى الحزب الحر الدستوري سنة 1920.

جديا في التخلي عن تونس من أجل احكام سيطرتها على الجزائر، وبذلك أعلن رئيس الوزراء الفرنسي بيار منداس فرانس عن نية حكومته إعطاء تونس استقلالها الداخلي، وهو ما كان فعلا في 20 مارس 1956 بعد مفاوضات 29 فيفري 1955 بباريس[1].

وفي 25 يوليو 1957 جرى تكليف الحبيب بورقيبة برئاسة الدولة في إنتضار الإعلان عن الدستور الجديد للبلاد بعد أن الغيت الملكية** وجرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية يوم 08

نوفمبر 1959[2]، اعتمادا على الدستور الجديد* الذي جاء في إطار فعاليات المجلس التأسيسي في أفريل 1959 والصادر في الفاتح جوان 1959 كأول دستور لتونس بعد خروجها من الاستعمار، والذي سعت خلاله النخبة بزعامة الحزب الدستوري إلى إرساء مؤسسات سياسية ثقافية على النمط الليبرالي الغربي تعمل على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات، لكن بالمقابل اعتمد نظام رئاسي يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي يختار حكومته والتي تنفذ سياسته وتكون مسؤولة أمامه.

على هذا الأساس تشكل في تونس حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري المنفرد بالحكم بزعامة بورقيبة الذي استمد مبدأه وفعاليته من الواجهة المؤسسية لسلطة بيروقراطية الدولة[3]، ونظام الحزب الواحد الذي اكتسب شرعية وجوده خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي وما كونه من رصيد نضالي وشعبية تخولانه تحقيق عملية تعبئة شاملة محورها شخصية بورقيبة الكارزماتية التي تعدت أذهان الجماهير لتصل إلى أذهان النخبة من رواد البناء الوطني[4]، هكذا إذن تأسس البناء الوطني التونسي في مراحله

---

[1] - محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 351-353.

** - عمل بورقيبة على استبعاد الملكية من مشروع الدستور الجديد منذ جلسة انفتاح المجلس التأسيسي في أفريل 1956، ليستبدل المشروع الملكي الدستوري بالمشروع الرئاسي الجمهوري.

[2] - محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 353.

* - دستور جديد كون الدستور القرطاجي هو أول دستور تعرفه تونس وبعده جاء الدستور الثاني الذي صدر في 26 جانفي 1861 ليكون عبارة عن ميثاق لحقوق المواطنة وحريته، وصولا لدستور الفاتح جوان 1959 كأول دستور لتونس المستقلة.

[3] - توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997) ص26-27.

[4] - حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قرائة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص222-223.

الأولى على توجه يقوم على المزج والانسجام بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها.

مع نهاية الخمسينيات 1959 – بعد انعقاد ما يعرف بمؤتمر النصر[*] في 2 مارس 1952- تم تحديد المحاور الكبرى لعملية بناء الدولة في تونس مؤسسة على ثلاثية العقلنة والعلمانية وكذلك المركزة، غير أن هذا المشروع حسب العديد من الباحثين أمثال عبد الباقي الهرماسي أصطدم بردود عديدة على المستويين المحلي والقومي[1]، وذلك منذ الاستقلال أين تمكن زعماء الحزب الدستوري الجديد من انتزاع الزعامة السياسية وعمل بورقيبة في مواجهة خصمه واحتواء جميع النخب والجماهير الريفية وكل فعاليات المجتمع المدني وتعبئتها خدمة للمشروع البورقيبي التغريبي العلماني الليبرالي[2] وتوسعا لمجال هيمنة الحزب الحاكم الداعي للشرعية التاريخية.

على هذا الأساس تتضح أن الأمور منذ البداية حسمت لصالح الجناح البورقيبي التحديثي والمفرنس ولصالح الزعامة الفردية في الدولة، حيث كان التوجه العام يتسم بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني، وهو الأمر الذي جعلها تجسد في مشروعها الوصائي على المجتمع المدني نوعا من العقلانية، في هذا السياق يرى توفيق المدني أن الدولة التونسية تاريخيا طغت على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها السياسي، حيث كان البرنامج الأساس للنخبة الحاكمة بعد الاستقلال يتكون من أهداف التحديث والعلمنة مع مبدأ الجمعنة السياسية، ليقود التطور المفرط لدولة الوصاية البورقيبية إلى غياب فضاء عام محدد تحديدا متميزا، ومجهز بقواعده الخاصة وممثليه.

ولما كانت دولة الوصاية هذه تشكل وحدة مع جهازها وبيروقراطيتها وغير مفصولة عن المجتمع، فقد عجزت أن تكون التعبير المباشر عن الكلية العينية، كلية المجتمع والشعب، لأن قوام هذه الدولة والسلطة المتمسكة بزمامها لم يكن القانون الذي لا يقوم إلا

[*] – انتهى مؤتمر النصر في 20 مارس 1959 بمدينة سوسة بتحديد ملامح مؤسسات الدولة المحدثة وسياساتها ففي مارس 1956 تم انتخاب المجلس التأسيسي للبلاد وفي 02 ماي من العام التالي تم انتخاب المجالي البلدية، وفي جويلية 158 تم الغاء النضام الملكي وقيام النظام الجمهوري، وفي سنة 1959 تم تأميم شركات النقل والكهرباء....الخ للمزيد انظر: فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص 133.

[1] – عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999)، ص 25.

[2] – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 225.

على قاعدة الحقوق، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الدولة خارجة عن المحكومين، وهذا التخارج بين السلطة والشعب وجد التعبير عنه في مركب الدولة –الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، الذي أنتج نسقا سياسيا مغلقا، أفضى في النهاية إلى تقلص الدولة في شكل عملية تحرر نسبي لها[1].

وهذا ما يمكن استخلاصه من قول ميشال كامو " لقد طغت الدولة على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها، وهذا التطور المفرط للجهاز كان يعني في الوقت عينه غياب فضاء عام محدد بصورة متميزة ومجهز بقواعده الخاصة وبممثليه وبمقدار ما كانت الدولة مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله، والدولة التي كانت تشكل وحدة تامة مع جهازها وبيروقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين، إن الصفة الخارجية والتداخل وجد التعبير عنهما في مركب الدولة . الحزب...." [2]

على الرغم من أن النخبة الحاكمة ذات الميول الفرنكفونية في تونس متحمسة لمشروع التغريب والتحديث في بناء الدولة الوطنية وفرضه على المجتمع التونسي من جهة[3]، وتبني الخطاب الرئاسي سنة 1970 الذي افتتح مرحلة ما بعد التعاضد و المعبر عن التوجه نحو نظام سياسي مبني على المؤسسات والقانون ويكسب شرعية على أسس أكثر ديمقراطية من جهة أخرى[4]، إلاّ أن هذا المشروع أخفق ولم يأت ثماره المرجوة، ليتعرض الحكم البورقيبي إلى هزات ويصيبه الفشل الذريع في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لتساهم هزيمة يونيو 1967 في بروز بداية المعارضة التونسية التي كانت تحمل مشروعا مغايرا لمشروع بورقيبة التغريبي، فكانت الحركة الإسلامية التونسية بزعامة راشد الغنوشي كمشروع مغاير[5].

في أوائل الثمانينات شهد الحكم التونسي تحولا نوعيا على صعيد تعاطيه مع المعارضة اليسارية، ومع التيارات الإسلامية حيث سعى رئيس الوزراء السابق محمد المزالي الذي قاد تيار الليبرالية والانفتاح داخل الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التخفيف من

---

[1] – توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011)، ص 09-10.

[2] – ميشال كامو، الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر، نقلا عن: فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 124.

[3] – يحيى ابو زكرياء، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي (الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003)، ص 29.

[4] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 138.

[5] – يحيى ابو زكرياء، مرجع سابق، ص 29-30.

حدة المواجهة بين الحكم والمعارضة، بهدف تمتين الوضع الداخلي والخلاص من المضاعفات السلبية التي خلقتها الصدمات المتكررة في فترات سابقة[1].

كما تم اعتراف رئيس الدولة بحق المعارضة في المشاركة في اللعبة السياسية حيث أقر المؤتمر الاستثنائي في أفريل 1981 مبدأ التعددية وقضى على المعايير التي يجب أن تتوافر في أي منظمة أو هيئة لكي يقع الاعتراف بها قانونيا وهذه الشروط هي الاعتراف بشرعية دستور البلاد ونبذ العنف، حيث تم الاعتراف بحزب الاشتراكيين الديمقراطيين وبحركة الوحدة الشعبية[2]، ومنذ تلك الفترة أثبتت تجربة العلاقة ما بين نظام الحكم التونسي وحركة الاتجاه الإسلامي أن الصدام مع التيار الأصولي الإسلامي هو الخيار الوحيد الذي اعتمدته الدولة التونسية، ليواصل الصراع إلى نهايته بانتهاء محاكمة الأصوليين من حركة الاتجاه الإسلامي 1987 بحدث ذي مغزى في عملية الاستبدال للديكتاتورية البورقيبية (الانقلاب العسكري الأبيض من طرف الجنرال زين العابدين بن علي)[3].

على الرغم من هذه التطورات الكبرى التي شهدها النسق السياسي التونسي لمحاولة التكيف مع تطورات المجتمع والاستجابة لمطالب الفئات الجديدة التي أفرزها التغيير الاجتماعي فإن التحديات أكبر من الاستجابة، إذ يقول الهرماسي: " لا يبدوا لنا أن التنازلات التي قدمها النظام قد أكسبته قوة خاصة لمجابهة هذه التحديات المتزايدة ".

واتضح أن الأزمة التي مرت بها تونس أعمق مما يتصور المسؤولين، ومن مواقع الاضطرار ظهرت سلسلة من الأحداث[4]، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية مهمة انتهت بها إلى نفس نتائج التجربتين المغربية والجزائرية، مع بروز أزمة اقتصادية خانقة أوائل الثمانينات ترافقت أزمة مديونية حادة وعجز كبير في ميزانية الدولة، مع استشراء الفساد السياسي والاقتصادي وتغلغله في دواليب النظام[5]، لتشتعل الاحتجاجات في جميع أرجاء الوطن بسبب تلك الظروف بداية بأحداث مدينة تالة وبعدها احتجاج 03 جانفي 1984 على رفع الدعم عن الحبوب مما أدى إلى مضاعفة أسعارها وأسعار مشتقاتها بما يزيد عن

[1] – توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية، مرجع سابق، ص 10.
[2] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 140.
[3] – توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية، مرجع سابق، ص 11.
[4] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 142.
[5] – محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 350-353.

عشرة بالمئة وهو الحدث الذي كان سببه الرئيسي حسب المفكر التونسي هشام جعيط وجود ثلاثة أزمات هي أزمة مجتمع وأزمة ذهنية وأزمة نظام[1].

في هذه الفترة كان بورقيبة بدأ يشيخ وصارت حالته الصحية والعقلية متدهورة، مع تزايد المد الإسلامي عبر حركة النهضة التي خاضت سباقا مكتوما مع المخابرات الفرنسية للإنقلاب على نظام بورقيبة، لكن الفرنسيين استطاعوا إيصال أحد رجالاتهم وهو ضابط شرطة سابق أصبح رئيسا للمخابرات في نظام بورقيبة المدعو زين العابدين بن علي الذي استطاع أن يسبق الإسلاميين إلى السلطة ليكون في 07 نوفمبر 1987 ثاني رئيس للجمهورية التونسية، وكان البيان الذي ألقاه على الشعب التونسي صبيحة ذلك اليوم يحمل وعودا بإدخال إصلاحات جوهرية من شأنها أن تنشل البلاد من الأوضاع المتأزمة التي بلغت أقصاها في منتصف الثمانينات[2]، ليمثل مرحلة ثانية من بناء الدولة حتى تاريخ 14 جانفي 2011 تاريخ هروبه من البلاد بعد انتفاضة شعبية.

مما سبق نستنتج أن البناء السياسي والمنطق الذي حكم النظام الدولاتي في تونس ومنذ الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات، والمتمثل أساسا في سيطرة الدولة على المجتمع قد أثر على مسألة شرعية النطام، فالدولة التونسية (مثلها مثل الدولة العربية عموما) لم تعرف على حد تعبير الأستاذ ألفرد ستيفان ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بـ الإدماجية المجتمعية Social Corporatism التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، بل العكس عرفت إدماجية الدولة State Corporatism أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات من خلال الإجراءات السلطوية[3]، وهذا ما أكد عليه الباحث الجزائري هواري عدي في الحالة الجزائرية، حيث وجود دولة وطنية تستمد شرعيتها ومبادئها العقائدية من الإيديولوجية الوطنية لم يكن ليسمح ببروز أي استقلالية خارج هياكل مؤسساتها الرسمية[4].

---

[1] – فخر الدين ميهوبي مرجع سابق، ص 143.

[2] – محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 353.

[3] – أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع115(1992)، ص19.

[4]- *Lahouari Addi, **l'impasse du populisme: l'Algérie: collectivité politique et état en construction** (Alger : entreprise nationale du livre, 1992) , p.15.*

ثانيا: صعود بن علي: في إخفاق التحول و إستراتيجية بناء شرعية النظام السياسي الجديد.

تميزت المرحلة الثانية من بناء الدولة في تونس – التي بدأت مع وصول الجنرال بن علي إلى سدة الحكم في 07 نوفمبر 1987 عبر انقلاب أبيض بعد مرض الرئيس بورقيبة – باهتمام النظام الجديد على بناء مصادر شرعية ذلك بالتركيز على عنصرين الأول اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمال القوى السياسية والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي، والثاني العمل على بناء حالة من التوافق حول الطبيعة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة[1].

وفي هذا الإطار قام الرئيس بن علي بإطلاق صراح بعض المعتقلين السياسيين الإسلاميين، وتطبيع العلاقة بين الدولة وعدد من الهيئات والتنظيمات النقابية خاصة الإتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس، والاعتراف ببعض الأحزاب السياسية (التجمع الاشتراكي، الحزب التحرري، الاتحاد الوحدوي) وبعض الجمعيات الجديدة، وإلغاء بعض المؤسسات والمحاكم والقوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام التسلطي السابق وشكلت رموزه الرئيسية.

و في سنة 1988 تم استكمال المسار الإصلاحي مع فتح التعددية الحزبية وإقرار التعديلات الدستورية التي تضمنت إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وإجراء لقاءات مع القوى السياسية خاصة حركة الاتجاه الإسلامي رغبة في احتوائها، ودعوة النظام المعارضة لتوقيع ميثاق وطني[2]، إلى غير ذلك من الإصلاحات – التي تم التطرق إلى أغلبها في الفصل

---

[1] – محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، في: أحمد منيسي(محررا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص177.

[2] – يرى الأستاذ التونسي محمد فايز فرحات أن الميثاق الوطني بين النظام والمعارضة في سبتمبر 1988، حاول النظام بن علي استغلاله كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل إجراء الانتخابات التشريعية 1989 من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من ناحية وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى. لمزيد من التفصيل في أهم الإصلاحات وحيثيات الميثاق الوطني أنظر: – المرجع نفسه، ص 178-180.

– توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية، مرجع سابق، ص66.

– ناجي عب النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، المستقبل العربي، ع387(مارس 2011)، ص132-133.

– الصادق بن شعبان، بن علي والطريق إلى التعددية (تونس: المطابع الموحدة مجموعة سراس، 1995)، -59 62.

الثاني – الهادفة إلى تأمين الاستقرار وضمان السيطرة على السلطة من ناحية، وضمان الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام السياسي الجديد دون أزمات هيكلية أخرى من ناحية أخرى[1]، إلى جانب السعي في إضفاء واجهة ديمقراطية على النظام، نظرا للطريقة التي وصل بها بن علي إلى الحكم وهي عن طريق القوة والإكراه لا عن طريق الشعب الذي يفترض أنه مصدر السيادة والشرعية.

ولذلك على الرغم من أن الرئيس بن علي تحصل على الشرعية القانونية بموجب الدستور بسبب عجز الرئيس السابق عن تولي مهامه، إلاّ أن الهدف الحقيقي للانقلاب العسكري في الوصول إلى السلطة هو تثبيت النظام القائم والمحافظة عليه.

في هذا السياق يرى الدكتور توفيق المديني أن الانقلاب الذي قام به الرئيس بن علي جاء كعملية لدخول تونس في مرحلة الأمن الأمريكي في ظل سياق إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على كل منطقة المغرب العربي، يهدف إلى قطع الطريق أمام الحركة الإسلامية الأصولية من الوصول إلى السلطة باعتبارها تيارا معاديا للديمقراطية من وجهة نظر الغرب والأنظمة الاستبدادية العربية، الأمر الذي جعل من الإصلاحات الديمقراطية المعلن عنها في بيان 7 نوفمبر مجرد تغييرات ظاهرية وشكلية، لا تعبر عن التحول الحقيقي للديمقراطية، فجل الخطوات الإصلاحية التي بادر بها جاءت في إطار الوفاء بالوعود حول الديمقراطية، وفي محاولة لإضفاء شرعية سياسية على حكمه[2].

في ظل هذه الإصلاحات جرت في نيسان 1989 انتخابات رئاسية والتي حصل فيها الرئيس بن علي المرشح الوحيد للرئاسة على نسبة 99.67 بالمئة من الأصوات، ثم جرت في 02 أفريل 1989 انتخابات تشريعية ، شكلت منعطفا مهما في علاقة القوى السياسية المعارضة بالطبقة السياسية الحاكمة، وعكست شكوكا قوية حول مصداقية النظام تجاه إحداث ديمقراطية حقيقية لاسيما أنها الانتخابات الأولى التي تشارك فيها المعارضة منذ 32 عاما مع الحزب الحاكم، فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بجميع المقاعد

– الفاضل البلدي، " الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية" ، في: مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس(بيروت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011)، ص 50-53.

[1] – محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص193.

[2] – توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 65.

بالبرلمان ذلك لأن الأخذ بنظام القوائم المطلقة أدى إلى استبعاد المعارضة تماما من دخول المجلس.

في حين حصلت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة الإسلامية الغير معترف بها رسميا على نحو 33 بالمئة من الأصوات، كما فاز الحزب الحاكم في الانتخابات البلدية التي أجريت في 15 جوان 1990 - قاطعتها الأحزاب المعارضة والحركة الإسلامية بسبب عمليات التزوير التي أجريت في انتخابات عام 1989-، بنحو 98 بالمئة من مقاعد المجالس البلدية[1]، مع العلم أنه تم تعديل قانون الانتخابات المحلية في ماي 1990 من أجل توفير هامش أكبر لتمثيل المعارضة داخل المجالس المحلية[2].

ومهما يكن فنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية على التوالي كشفت للقوى السياسية أن الانتخابات ليست وسيلة للتحول نحو الديمقراطية في ظل استمرارية تسلط الدولة واحتكار الحزب الواحد، كما أكدت للمجتمع فشل الإصلاحات الديمقراطية، وقطعت الطريق على أية عملية تحول ليبرالي في البلاد هذا من ناحية[3]، ومن ناحية أخرى تلك الانتخابات شكلت انتصارا لشخص الرئيس بن علي الذي اكتسب منها، ومن الوفاق، وأجواء التأييد الشعبي الشرعية القانونية التي غابت عند اعتلائه السلطة بواسطة الانقلاب العسكري[4].

كانت هذه النتيجة التي جعلت المشهد السياسي في تونس مستقطبا بين حركة النهضة وسلطة السابع من نوفمبر، هي التي أقنعت الرئيس بن علي بضرورة قمع الحركة الإسلامية وإستئصالها من خلال تطبيق نظرية " تجفيف الينابيع"* والتي يتصور أنه على طريقها يتم إقصاء خطر التطرف الديني، ووقف جماعات الإسلام السياسي، وفي هذه

---

[1] - توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2001)، ص 155.

[2] - محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص181.

[3] - توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص78-81.

[4] - توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص80.

* - مشروع تجفيف الينابيع ارتبط باسم الوزير محمد الشرفي وزير التربية بين 1989-1994، تقوم فكرته على أن محاربة ما يسمي " الإسلام السياسي" لا يمكن أن تنجح من دون تجفيف ينابيع التدين في المجتمع، أطلقه زين العابدين مطلع التسعينات على خلفية صراعه مع حركة النهضة. لمزيد من التفصيل أنظر: ياسر الزعاترة، تجفيف الينابيع راهنا وفي تجارب سابقة، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions . تاريخ التصفح: 10/ 01/ 2019.

المواجهة بين نظام الرئيس بن علي والحركة الإسلامية اصطفت المعارضة الرسمية بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على أرضية خط الاستئصال، حيث اشتركت المعارضة مع النظام في خوفه من انتصار الحركة الإسلامية في انتخابات ديسمبر 1991 وحدوث ما هو شبيه بالحالة الجزائرية، ذلك التحالف الذي حصل تحت ذريعة ضرب الحركة الإسلامية هو الذي أفسح لفقدان مكونات المجتمع المدني إستقلاليتها ثم شرعيتها، وأفسح المجال للحكم الاستبدادي وشرعنة الظلم[1].

وهكذا لم تمضي ثلاث سنوات على قيام النظام الجديد ولم يكد التونسيون يفرحون بمناخ الاستقرار والوئام والأمن، ويتفرغون للتنمية بمختلف مجالاتها حتى تجدد الاشتباك ودخلت البلاد في معركة عنيفة[2]، طرفاها هما: حركة النهضة من جهة، والنظام الفتي الجديد من جهة أخرى، ومن نتائج الصدام في ظل الفترة الابن علية ما يلي:[3]

- الابتعاد عن التعددية باستبعاد الإسلاميين وإقصائهم في المشاركة.
- إهدار السلطة للطاقات والإمكانيات والأموال في صدامها العنيف بهدف تصفية حركة النهضة وإبعادها نهائيا من الحياة السياسية لمدة 20 سنة.
- إهتزاز الهوية والمساس بكل المظاهر المرتبطة بها مثل الانحلال الخلقي، والفساد والاستهتار بالقيم في صفوف الشباب، وذلك بغرض تعقيد عمل الإسلاميين مستقبلا.
- الانحراف عن التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية، إلى تدافع عنيف في عملية عبثية وصرفت الفرقاء – سلطة ومعارضة وإسلاميين – عن تأسيس وضع جديد يجسد عمليا الشعارات المرفوعة في بيان السابع نوفمبر.
- انجرار الجميع إلى الصراع، حيث انخرطت المعارضة وكثير من منظمات المجتمع المدني في الصراع الذي دار بين السلطة والحركة الإسلامية.

إلى غير ذلك من النتائج التي كانت سببا في التأخر الطويل للتجربة الديمقراطية التونسية، والتي توضح أن النظام الجديد (السابع من نوفمبر) والحركة الإسلامية (النهضة)

---

[1] – توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص81.

[2] – بين 1989 -1992 اندلعت في تونس أعمال عنف جرى اثرها اعتقال العديد من القياديين في حركة النهضة ومنهم حمادي الجبالي رئيس جريدة الفجر الإسلامية، كما حكمت محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبد لراشد الغنوشي الذي أطلق سراحه بعد ذلك بعفو رئاسي خاص ليادر تونس متوجها الجزائر وبعد ذلك إلى السودان ثم بريطانيا.للمزيد انظر: يحيى أبو زكرياء، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي (الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003)، ص78.

[3] – الفاضل البلدي، مرجع سابق، ص 58-65.

لم يحسنا معالجة الأزمة، ولم يستطيعا بناء مناخ الثقة وتدشين تجربة سياسية قائمة على الحوار وعلى ذلك الوفاق الذي هو أساس الشرعية[1]، فضاعت فرصة التحول الديمقراطي حتى أصبح من العسير جدا بناء جسور الثقة من جديد[2]، وعلى ذلك ضاع هدف السلطة المتمثل في البحث عن الاستقرار وإضفاء الشرعية للنظام الجديد.

ثالثا: مأزق الديمقراطية في ظل استمرارية أزمة سلطة السابع من نوفمبر.

يقول الأستاذ الباحث توفيق المديني:" تعيش سلطة السابع من نوفمبر أزمة عميقة، نتيجة ومحصلة لما مارسه نظام الرئيس بن علي خلال فترة حكمه، حين أقصى السياسة من المجتمع، وأصبحت السياسة حكرا على الحاكم فقط، ومارس نوعا من الانغلاق الإعلامي والسياسي.."[3]، ولعل ما يثبت صحة هذا القول هو استمرارية النموذج الاحتكاري للسلطة وهيمنة الحزب الواحد، كأسلوب الحكم التسلطي – الذي كان سائدا في عهد بورقيبة – في عهد الرئيس بن علي، لاسيما حزب النظام قد كسب كل انتخاب جرى بنظام القوائم المطلقة المعتمد عليه، وبما أن الرئيس بن علي يظل على رأس الحزب الحاكم، وهذه الحقيقة للدولة التونسية أعطت القدرة لحزب السلطة على الهيمنة الإطلاقية على البرلمان، وكانت النتيجة بقاء أحزاب المعارضة في حال لا تمثل فيه إلا نفسها[4].

في نفس السياق يرى خيري عبد الرزاق – أستاذ وعضو مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في جامعة بغداد – أن نظام بن علي تبنى أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية، أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية، ونقطة ضعف هذا النموذج هو غياب مؤسسات تحوز الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية[5]، كما يرى الباحث التونسي في علم الاجتماع مراد مهني أن ذلك الأسلوب الكلياني المتبع في الحكم جاء به بن علي ليقوم على مصادرة

[1] – يرى الأستاذ العجمي الوريمي أن تعارض أولويات كلا الطرفين (السلطة ، وحركة النهضة) في تونس أدى إلى تأجيل عملية التحول الديمقراطي إذ حل الشك محل الوفاق والأمل، في حين قطعت كل من الجزائر والمغرب بعد صدام سياسي خطوات باتجاه الوفاق السياسي. أنظر: العجمي الوريمي، الإسلاميون والسلطة في تونس، في: مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس(بيروت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011)، ص159.

[2] – الفاضل البلدي، مرجع سابق، ص72.

[3] – توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص81-82.

[4] – توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص14.

[5] – خيري عبد الرزاق جاسم، " النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، في الموقع: http://cis.uobaghdad.edu.iq/uploads/publishment/PDF تاريخ التصفح: 10/ 01/ 2019.

الحريات وقمع المناضلين، ومقابل ذلك عمل بن علي على إيهام المجتمع الدولي بتحقيق إصلاحات سياسية لاسيما على مستوى المؤسسة البرلمانية حيث وقع ضمان نسبة من المقاعد لفائدة أحزاب تبدو معارضة ولكنها مجرد أحزاب ديكور.

كما وقع إحداث غرفة ثانية سميت بمجلس المستشارين رفضتها كل القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة في تونس، ومن جهة أخرى فقد عمل نظام بن علي على بعث برلمانات استشارية موازية مثل برلمان الطفل وبرلمان الشباب ظاهرها تدعيم الثقافة البرلمانية وباطنها شرعنة وترسيخ ثقافة سياسية تقوم على زبونية سياسية مفضوحة ومأسسة للإنتهازية والفساد السياسي[1]، وهي كلها مؤشرات على باتريمونيالية نمط الحكم و أساليبه في الأداء السياسي كما يرى عبد الباقي الهرماسي.

حسب الدكتور حافظ عبد الرحيم نمط علاقات التبعية بين الفاعلين، المجسدة في الإستزلام – التعزيب تمثل أحد أهم التعبيرات عن ذلك النمط الأبوي – النيوباتريمونيالي، وأهم المؤشرات التي توضح مسألة الشرعية في النظام التونسي[2]، وفي ظل اختلال العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني عموما وبين السلطة والحركة الإسلامية بالخصوص وهي علاقة قائمة على الميل إلى ممارسة الرقابة المطلقة، نجد أن الجهاز الأمني وروافده السياسية والإعلامية صار موكلا إليه تأمين استمرار الجمود السياسي، وإبقاء كل طرف ضمن حدود المسموح به علما بأن الممنوع هو القاعدة، والمباح هو الاستثناء، مما جعل الفضاء العمومي مرتهنا إلى التقديرات الأمنية، وليس مجالا للتعايش والتواصل والحوار[3].

وأكثر من ذلك بكثير في علاقة الدولة بحزب النهضة حيث ساد منطق الإقصاء على مبدأ الإعتراف المتبادل، حتى غدت الاستراتيجيات والخطط والتكتيكات السياسية ترمي إلى حسم القضايا المصيرية بالطرق غير ديمقراطية[4]، في ظل انعدام الثقة بين الدولة والمجتمع.

وما زاد من التوتر بين السلطة والإسلاميين في تونس هو الفشل في ضبط الأدوار بين الدولة والمجتمع في تنظيم المجال الديني، فالنظام السياسي يستعمل سلطة القانون

---

[1] – مراد مهني، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قرائة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)"، دفاتر السياسة والقانون، ع12(جانفي 2015)، ص 149.

[2] – حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 422.

[3] – العجمي الوريمي، مرجع سابق، ص 158.

[4] – المرجع نفسه، ص 157.

لإقصاء واستبعاد الإسلاميين، بل تجريم أية مبادرة مستقلة للنشاط في ساحتها[1]، ومنذ سنة 1991 إلى فترة الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995، حكمت علاقة التحالف بين السلطة والمعارضة الحياة السياسية التونسية، وذلك بعد حسم السلطة الأمر على استئصال الحركة الإسلامية، ورهان المعارضة الرسمية على خيار التحالف مع النظام على أساس وعد قطعته السلطة بتحقيق الديمقراطية، بعد التفرغ من قمع الإسلاميين، وتوج ذلك التحالف في انتخابات مارس 1994 التشريعية لدخول أربعة أحزاب من قوى المعارضة التونسية لأول مرة في تاريخ تونس المجلس النيابي، إذ تحصلت المعارضة على 19 مقعد[2]، ليتطور العدد إلى 34 مقعدا في عام 1999، ثم إلى 37 مقعدا في عام 2004.

ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن تلك الأرقام لا تعكس فعلا حقيقيا مؤثرا في الخيارات السياسية القائمة على سيطرة الحزب الواحد، الذي تحول إلى حزب الأغلبية، على حد تعبير بعض منظريه، وإنما تحيل إلى تعدد سياسي مستحب من قبل السلطة نفسها تعبيرا عن مشهد ديمقراطي تعددي، بدا ضروريا في خارطة المقاولات السياسية الدولية التي فرضتها العولمة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وحلفائه بداية من عام 1991، وهو ما أشار إليه نائب من حركة التجديد اليسارية المعارضة بعد دخول المعارضة القانونية مجلس النواب 1994 بقوله: " إن التعددية البرلمانية الجديدة هي في الواقع النتيجة المباشرة للإرادة السياسية لرئيس الدولة، وليست ثمرة تعدد سياسي وأيديولوجي راسخ في المجتمع وفي الفضاء العمومي"[3].

وهذه الحقيقة تفسر ضآلة حجم أحزاب المعارضة القانونية – تستمد شرعيتها انطلاقا من قانونيتها لا من القاعدة الشعبية – داخل المجلس التشريعي، على الرغم من ارتفاع نسبة الكوتا للأحزاب المعارضة إلى 25 بالمئة في انتخابات 2009[4].

---

[1] – المرجع نفسه، ص167-168.

[2] – توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 156.

[3] – نقلا عن: سالم البيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أية علاقة؟ حالة تونس"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع27(صيف 2010)، ص20.

– فيما يخص نسبة حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية، مقارنة بحزب التجمع الدستوري الحاكم في الانتخابات التشريعية المتتالية: أفريل 1989، مارس 1994، أكتوبر 1999، أكتوبر 2004 أنظر: المرجع نفسه، ص19.

[4] – ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مرجع سابق، ص133.

كانت نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995 بمنزلة الهزة العنيفة التي اجتاحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أكبر أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع أمينها العام محمد مواعدة إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس بن علي في 21 جويلية 1995 تضمنت نقدا جريئا وصريحا لسلطة السابع من نوفمبر تمثل في التأكيد على عودة نظام الحزب الواحد المهيمن بصورة أشد تأطيرا وإحكاما، وتطويع المجتمع المدني، وقيام الأجهزة الأمنية بعملية ضغط خانق على المجتمع المدني، واستغلال شعار " التطرف الإسلامي " كذريعة للقضاء على كل تشكيلات المعارضة[1].

هناك مثال ثاني يعكس التهميش السياسي في تونس، وهو الانتخابات الرئاسية، فبالرغم من تعديل الدستور عام 1988 لإلغاء المادة التي نصت على "الرئاسة مدى الحياة" التي أقرها بورقيبة منذ عام 1974، فإن الانتخابات التي شهدتها تونس في عامي 1989، 1994 لم تعرف إلاّ مرشحا واحدا هو الرئيس بن علي، أما في عام 1999 و 2004 و 2009 حين كانت الفرصة سانحة لمنافسين له بالترشيح للإنتخابات الرئاسية، فكانت إتاحة مجال لمنافسة بقرار من الرئيس نفسه، نظرا إلى أن المرشحين لا يمكنهم أن يستجيبوا للشروط القانونية التي تضمن لهم الحق في ذلك، وهي التزكية من قبل 30 نائبا في البرلمان أو من قبل 30 رئيس مجلس بلدي، فالمعارضة تمثل أقلية في كلا المستويين، وكما فاق عددها المطلوب، برزت صعوبة إجماعها على مرشح واحد يمثلها، ولم يتمكن مرشحو المعارضة من الحصول على نسب محترمة، إذ لم تتجاوز 0.6 بالمئة في عام 1999 و 5.56 بالمئة عام 2004 ناهيك عن الوصول إلى هرم السلطة[2].

إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية، يلاحظ أن المشاركة في جل الانتخابات (رئاسية، برلمانية، بلدية) لم تحدث تغييرا ملموسا في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير، وفي إطار بحث النظام عن التأييد والشرعية الشعبية ركز على شرعية الإنجاز، أي على التطوير الاقتصادي والاجتماعي كمتنفس للشعب التونسي يُغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي

[1] - توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص158.

[2] - سالم البيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أية علاقة؟ حالة تونس"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع27(صيف 2010)، ص20-21.

والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتداول السلطة، واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية (شرعية القوة)[1].

كما عمل الرئيس بن علي لتعزيز مرجعيته القانونية (مشروعيته) على تقديم تعديلات وتنقيحات عديدة للدستور متخلصا على ما علق به من شوائب أفقدته منزلته، وهي التعديلات التي تركت تأثيرا كبيرا في تنظيم الانتخابات ومجلس النواب وأهلية رئيس الجمهورية[2]، فالدستور التونسي تحول بعد وصول زين العابدين بن على إلى السلطة يوم 7 نوفمبر 1987، حسب بعض المختصين، إلى «خرقة» لا يتردد مهندسون مختصون في القانون الدستوري في تفصيل بنوده التي كرّست استمرارية بن علي في الحكم دون الحاجة للإعلان عن ذلك بصريح العبارة في الدستور.

وحقيقة أغلب التعديلات كانت ترمي إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي الجديد، وهذا ما يمكن أن نستشفه من قول الباحث المغربي جلال الورغي: " ذهب بن علي في استعمال الدستور لإضفاء شرعية على طموحاته ونزواته ليس فقط في الاستمرار في الحكم وإنما أيضًا في استعماله بشكل تسلطي، ووجد في ذلك ظهيرًا من جزء من نخبة البلاد من رجال القانون والجامعات؛ ما سمح له بتحويل الدستور إلى "وثيقة خطابية"، يغيرها كلما أحس بالحاجة إلى ذلك، فتحولت من كونها أعلى وثيقة في المنظومة القانونية إلى وثيقة خطابية يتم تعديلها دون مراعاة لعلويتها "[3].

وعلى سبيل المثال نذكر أن التعديل الأول الذي صدر في عهد بن علي تعلق بحذف بند الرئاسة مدى الحياة وإلغاء الخلافة الآلية وذلك حتى يعطي لنظامه الجديد بعضا من الشرعية على حساب الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وفي سياق التعديلات الدستورية سنة 2002 تم الإقرار باستفتاء شعبي طبقا للمادة 76 من الدستور الذي أجاز للرئيس الدعوة

[1] - ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلا الموجة الثانية من التحرير السياسي، مرجع سابق، ص135-136.

[2] - تم تعديل دستور 1959 التونسي خمس مرات في عهد بن علي خلال الأعوام 1988، 1999، 2002، 2003، 2008 ، وصلا إلى الدستور الجديد لسنة 2014، للمزيد من التفصيل في ما جاء من تعديلات للدستور في عهد بن علي أنظر: عبد اللطيف الحناشي، الإرث الدستوري في تونس، في الموقع: http://www.turess.com/alchourouk/182713 تاريخ التصفح: 2015/10/15.

[3] - جلال الورغي، تونس: قراءة في التجربة الدستورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (جانفي 2014)، ص04. في الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411310513912795 4.html .

إلى إجراء مثل هذا الاستفتاء، كما نصت التعديلات على إلغاء حصر الترشح لثلاث ولايات رئاسية فقط، وهو ما مكن الرئيس بن علي من الترشح لولاية رابعة سنة 2004، وأتاح له إمكانية ذلك في انتخابات سنة 2009، كما تم رفع سن الترشيح لمنصب الرئاسة إلى 75 سنة عوض 70 سنة كما نص عليه الفصل 40 من الدستور السابق.

وكما كرّست أيضا التعديلات المدخلة على نفس الفصل الأخير من الدستور تعددية الترشحات لرئاسة الجمهورية المتعلق بمزيد دفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية ظاهريا، وكان تعديل القانون الدستوري المؤرخ في 27 سبتمبر1997 الذي حدّد دور الأحزاب السياسية في الحياة العامّة ووسّع مجال اللجوء إلى الاستفتاء فيما يتعلق بالمسائل المصيريّة التي تهمّ مستقبل البلاد.

ووافق مجلس النواب وبصفة استثنائية في أفريل/ نيسان 2008 على مشروع قانون يتعلق بتنقيح الفقرة الثالثة من الدستور لتمكين المسؤول الأول عن كل حزب من الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة (2009) سواء كان رئيسا أو أمينا عاما، أو أمينا أول لحزبه شريطة أن يكون منتخبا لتلك المسؤولية وأن يكون يوم تقديم مطلب ترشحه مباشرا لها منذ مدة لا تقل عن سنتين متتاليتين على انتخابه لها، وقد فصّل هذا خصيصا لاستهداف احد الشخصيات الوطنية المعارضة حتى لا يترشح للرئاسة وينافس الرئيس بن علي[1]، إلى غير ذلك من التعديلات الهادفة لشرعنة النظام السياسي و خلق واجهات ديمقراطية شكلية تعدّديّة وتلميع صورة النظام في الخارج تفتقد لأي مضمون فعليّ يتوافق وأهم المطالب الشعبية الشرعية.

مما سبق يتضح لنا أن المعطيات الدالة في سياقها الخارجي على أن الشعب التونسي عاش في كنف الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة ودولة الحق وبتقاليد حكم سوي، هي مجرد ادعاءات تفتقد إلى الصحة، فالواقع يؤكد أن نظام بن علي عرف أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية أفقدت التنمية والحرية والديمقراطية والعدالة، وعلى رأس هذه الأزمات أزمة الشرعية المتمثلة في خروج الشعب عن عالم السياسة وعدم إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني، حتى أصبح السؤال الأكثر تداولا في تونس هو: هل السياسة من خارج الحزب الحاكم لم تعد ممكنة ولا مجدية؟.

[1] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ب. ص.

في ظل هذه الأزمة تكاثرت الدعوات الإصلاحية من جهة والحركات الاحتجاجية ضد الإقصاء السياسي من جهة أخرى، ومن بين الدعوات نذكر دعوة الأمين العام للحزب الشيوعي محمد حرمل إلى " تعميق مفهوم الوفاق الوطني وتوسيع فضاءات التعددية، ورفع العراقيل التي تعطل المسار الديمقراطي، حتى تساهم كل العزائم الصادقة (....) في تحقيق توازن جديد في العلاقة بين الدولة والمجتمع"[1]، وصولا إلى حركة الفعل الاحتجاجي في ديسمبر 2010 إذ من أهم العوامل الدافعة لها تآكل الشرعية والإقصاء السياسي، ليتم بعدها حل الحزب الحاكم وعودة النشاط لحركة النهضة الإسلامية.

رابعا: تونس ما بعد الحراك: في انتكاسة التحول الديمقراطي وعسر بناء أسس الدولة الحديثة.

بعد قيام الثورة في تونس تغيرت المعطيات وموازين القوى بشكل جوهري، وهو ما انعكس مباشرة على علاقات الأطراف بعضها ببعض[2]، إذ بعد هروب الرئيس بن علي ساد لغطا دستوريا كبيرا، حظيت على إثره المسألة الدستورية مكانة خاصة في سياق الانتفاضة، وكانت من أهم القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين أم الفصل السابع والخمسين من الدستور[3]، في ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة[4]، أي " إحلال نسق يبقي على الجدلية القائمة بين المؤسسات و بين الحركية المميزة للمجتمع(L'ordre et le movement)، الذي يفضي إلى إرساء نسق مفتوح بين الواقع والمؤسسات عبر آليات قانونية تستجيب لمطالب الشعب كبدائل ممكنة لتجاوز التكلس الحاصل"[5]، فكانت النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم، من خلال وضع

[1] – توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص160.

[2] – صلاح الدين الجورسي، الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا، المستقبل العربي، ع407(جانفي2013)، ص 69-75.

[3] – مروان الديماسي، الشرعية الدستورية والمشروعية الثورية: الصراع والتصادم بين الشرعية والمشروعية من خلال ثورة **14** جانفي(تونس: دار محمد علي للنشر، ط1، 2011)، ص13-18.

[4] – محمد مالكي، "الأسس الدستورة للجمهورية التونسية"، في: عزمي بشارة (وآخرون)، الثورات والاصلاح والتحول اليمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص24.

[5] – مروان الديماسي، مرجع سابق، ص26.

دستور جديد يستجيب للمطالب الثورية وإنشاء الدولة بصورة ديمقراطية، وتعرف المؤسسة المكلفة بصياغة هذا الدستور الجديد بالمجلس الوطني التأسيسي[1].

في هذا السياق نتساءل عن مدى شرعية إنتقال السلطة في المرحلة الانتقالية في تونس؟ كون إشكالية انتقال السلطة في المرحلة الانتقالية التونسية لم تكن تتمثل في مسألة الآلية أو الأشخاص أو البرنامج السياسي الذي على أساسه تتم عملية انتقال السلطة بقدر ما كانت المشكلة تتعلق بشرعية الانتقال السلطوي، أي من أين تستمد السلطة مصدرها وشرعيتها؟ أليس من الثورة ذاتها بحيث يصبح مصدر السلطة الشرعية الثورية أم أن للواقع السياسي والاجتماعي للدولة دور في تحديد أساس هذه الشرعية؟

وكإجابة للسؤال فأن بعد نجاح الثورة في إجبار رئيس الجمهورية على مغادرة أرض البلاد تم نقل السلطة بناءا على أحكام الدستور أولا بالتأويل الخاطئ والغامض للفصل 56 من الدستور ثم باستقرار الرأي حول الفصل 57 الذي بدوره اثبت عجزه وهو ما أدى في آخر المطاف إلى تعليق العمل بأحكام دستور 1959، وإصدار المرسوم المنظم للسلط العمومية ل 23 مارس 2011 بعد أن وقعت الدولة في حالة فراغ دستوري ومؤسساتي نتيجة حالة الأمر الواقع التي فرضتها الثورة، وفي مرحلة ثالثة وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي أصبحت السلطة السياسية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية التي عبر عنها بالانتخابات وتم تنظيم السلطة على أساسها بواسطة القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ل 16 ديسمبر 2011.

ما يلاحظ أن خلال كامل مراحل نقل السلطة في المرحلة الانتقالية تم الاعتماد فيها على الشرعية العقلانية التي تحدث عنها ماكس فيبر حيث استمدت السلطة شرعيتها من القواعد القانونية، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه بشدة هنا حسب الباحث التونسي منعم برهومي هو هل ان تلك النصوص القانونية المؤقتة هي امتداد للشرعية الثورية وتعبر عنها أم لا؟ وكانت الإجابة على أن السلطة السياسية القائمة في وقتها لم تستمد مصدرها وشرعيتها من الثورة وإنما من دستور 1959، وأن المرسوم الانتقالي (التنظيم المؤقت للسلط العمومية ل23 مارس 2011) الذي بمقتضاه أصبحت كل السلطات تمارس من طرف رئيس

[1]- بيل بروكتور وإقبال بن موسى، تحليل النظام الداخلي للمجلي الوطني التأسيسي التونسي(تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)، ص05-30.

الجمهورية المؤقت، قد وقع تبرير ذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها تونس، ليكون النظام التونسي من خلال ذلك المرسوم الانتقالي شبيه بما عبر عنه الفيلسوف أرسطو ب"ديكتاتورية خلاص وطني" وهذا الصنف يتمتع بطابعه المؤقت وتمتعه بالتأييد الشعبي ويتميز بالعمل من أجل الصالح العام لا من أجل المصالح الشخصية[1].

بعد الهيكلة للحياة السياسية لتونس الجديدة والذي يعد مكسب عظيم للثورة، يوحي بأن التونسيون قد دخلوا عهد الديمقراطية الفعلية المفترضة، لكن مسودة الدستور الأخيرة التي توصلت اليها لجان المجلس التأسيسي (25 أفريل 2013) لم تلق الموافقة من قسم واسع من الطبقة السياسية والرأي العام، فهي في تقديرهم مخيبة لأمال التونسيين في بناء نظام ديمقراطي فعلي حري بثورة الكرامة والحرية والتأسيس لدولة مدنية تبنى على مكتسبات الشعب التونسي الحداثية، حيث يرى المعارضون في تلك المسودة خيانة من طرف الحزب الأغلبي (حزب النهضة)الماسك بالسلطة في المجلس التأسيسي وفي الحكومة.

وما زاد من تلك الخيبة هو إدارة السلطة الإسلامية الظهر للنهج الاقتصادي الليبرالي الذي أفرز الفقر والتهميش والتفاوت والتبعية وعلى ذلك تدهور الحالة الاجتماعية واستشراء العنف السياسي لتؤدي في الجمع إلى انتفاضة في الرأي العام وحتى في أجهزة الأمن ولدى أحزاب المعارضة وحاصرت الاحتجاجات حزب النهضة ووضعته في الزاوية وحملته مسؤولية كل ذلك خاصة ما تعلق باستشراء العنف السياسي خصوصا أن ضحايا العنف كانوا كلهم من معارضي الحزب الحاكم، مع كشف وثائق استخبراتية حول اغتيال الشهيدين بلعيد والبراهمي تثبت تورط عناصر مسؤولة في السلطة، الأمر الذي أدى بعد هذه الازمة السياسية التي طبعت عام 2013 بحزب النهضة إلى الانسحاب من الحكم في بداية 2014 [2]، والتصريح في رغبتها في تأليف حكومة توافق مبدية استعدادها لـ"تحالف الضرورة" مع حزب "نداء تونس"، وإن كان الكثيرون من التونسيين يشككون في صدقية الحزب الاسلامي الحاكم ويرون في قبوله باستقالة حكومته (الترويكا شكلا) هو مناورة لامتصاص الغضب وتعطيل المسار عبر أغلبية مضمونة في المجلس التأسيسي.

[1] – منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية (تونس: منشورات مجمع الاطراش للكتاب المختص، 2014)، ص52-58.

[2] – عميرة علية صغير " الثورة التونسية في عالمها الثالث" ، في: علي خليفة الكواري (محررا)، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص97-98.

بعد الانسحاب واقرار دستور جديد يمنح سلطات واسعة للبرلمان والحكومة مقابل صلاحيات محدودة لرئيس الدولة، وتعديل القانون الانتخابي المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 22 أفريل 2014، وفي ظل تخوفات حقيقية بسبب نمو ظاهرة الإرهاب، وخشية التونسيين من عودة رؤوس الفساد والنظام القديم إلى الساحة السياسية مرة أخرى، وبأقنعة جديدة، وعدم الاستقرار على مرجعية فكرية حاكمة تستطيع أن تقود تونس في المرحلة القادمة، فالمرجعية الإسلامية متهمة (محليا وإقليميا)، والليبرالية موصومة بالفساد والاستغلال والتبعية، واليسارية لا تزال تحاول تطوير حركتها الاجتماعية في أطر حزبية كبيرة، وفي ظل تشرذم النخبة المدنية، حيث بات القلق يساور المواطن من فوز محتمل لحزب النهضة الذي لم يستطع خلال فترة حكمه، أن يحدث تقدماً في الملفات الرئيسية، وخاصة على الجانبين الاقتصادي والأمني[1]، تم التحضير لأجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الرئاسية، تمكن حزب نداء تونس من الفوز في الانتخابات التشريعية ل27 أكتوبر 2014 بالاغلبية النسبية 93.17 بالمئة في أول انتخابات يشارك فيها بعد اقل من سنتين ونصف من تأسيسه، في حين تراجع حزب النهضة مقارنة لانتخابات 2011 فتحول من المرتبة الأولى بنسبة 41 بالمئة إلى المرتبة الثانية ب 31.79 بالمئة فاقدا على ذلك 20 مقعد، في ظل تراجع نسبة المشاركة والتي بلغت 61.8 بالمئة مقارنة بانتخابات2011 [2].

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية ل23 نوفمبر 2014 والتي شهدت ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي أمثال الباجي قايد السبسي و عبد الرحيم الزواري وكمال مرجان وكمال النابلي..، في ظل عدم تقديم الحزب الاكبر في تونس حزب النهضة مترشحا للرئاسة، إذ إكتفى باعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة، فاز القائد السبسي مؤسس ورئيس حزب نداء تونس في كلتا الدورتين فيها ليصبح أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ

[1] – أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، في الموقع: http://www.acrseg.org/21427 تاريخ الإطلاع: 2016/01/02.

[2] – رفيق بن عبد الله، قراءة في النتائج الأولية للانتخابات التشريعية: كيف ربح من ربح ولماذا خسر من خسر، في الموقع: http://www.assabah.com.tn/article/91460 تاريخ الإطلاع: **2016/01/01**.

تونس[1]، وهو الفوز الذي يعني حسب بعض الباحثين نكسة لمهد الثورات العربية، وإخماد جذوة أمل جديدة من آمال دول الربيع العربي التواقة إلى الحرية والديمقراطية [2].

خاتمة:

في الأخير نستنتج أن المنطق الذي يحكم النظام الدولاتي وكيفية إدارته للحياة السياسية، يبقى دائما يؤثر على مسألة البناء السياسي وفكرة التحول الديمقراطي وشرعية النظام، فسيطرة الدولة في تونس على المجال السياسي، من خلال النزوع نحو إقصاء الآخر، واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، هو الذي مكن النظام السياسي أن يستمد شرعيته السياسية منذ الاستقلال من الشرعية التاريخية للحزب المناضل(حزب الدستوري الجديد)، لا على ما أسماه كارل دوتش شرعية الأصول (التمثيل) التي تقضي بأن يستمد الحاكم سلطته من وثيقة الدستور، وفقا لذلك تغلبت شرعية الواقع النضالي الممزوجة بكاريزمة القائد عن شرعية التمثيل الغائبة.

وما زاد من غياب شرعية التمثيل في تونس لمرحلة ما بعد الثمانينات هو غياب بعض مبادئ الديمقراطية وهشاشة أسس الدولة الحديثة : عدم عقلانية المتكأ القانوني وتضاؤل شرعية الانجاز خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ليلعب هذا الغياب احد أهم العوامل السياسية الداخلية الدافعة للحراك الاجتماعي مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن، والذي كانت أهم نتائجه تبني النظام لتوجه انفتاحي عن طريق قيام إصلاح سياسي ودستوري.

لكن رغم تلك التحولات والتطورات التي أدخلها التعديل الدستوري على قواعد اللعبة السياسية في تونس وتبنيها لتوجهات انفتاحية، إلاّ أن المردود كان هزيلا، ، وهذا القصور في الانفتاح إن دل على شيء إنما يدل على أن النظام السياسي التونسي لم يُدشن بعد – بفضل تلك الإصلاحات– الخروج التام عن الموروثات السلطوية السابقة، فالذي حدث

[1] – أفرزت النتائج في دورها الأول فوز الباجي قايد السبسي (نداء تونس) 93.46 بالمئة، يليه المنصف المرزوقس (المؤتمر من أجل الديمقراطية) 33.43 بالمئة، والدورة الثانية قايد السبسي 55.68 بالمئة، المنصف المرزوقس 44.32 بالمئة. لمزيد من التفصيل في النتائج أنظر: – أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، مرجع سابق.

– توفيق المديني: قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية وتداعياتها، في الموقع:

http://www.al-sharq.com/news/details/289154#.VtHJxPnhDIU تاريخ الاطلاع: 2016/01/02.

[2] – ماذا يعني فوز السبسي في رئاسة تونس؟، في الموقع:

http://www.almoslim.net/node/222052 تاريخ الاطلاع: 01/ 01/ 2016.

هو إدراك النخبة الحاكمة أن عليها ان تتقبل نقلة نوعية تمكنها من الاستمرارية باكتساب شرعية جديدة وبمختلف الطرق، وهو الأمر الذي أكد استمرارية نظام الحكم في إفتقاره لبعض أسس ومقومات الدولة الديمقراطية، وعلى ذلك تكرس يقين، وهو أنه لا مجال للبناء الديمقراطي دون أن يتمتع النظام بالشرعية الكافية التي تكون محط توافق شعبي اجتماعي كبير، ولن يتحصل على هذا التوافق دون استحضار البيئة الموائمة والمستلزمات الضرورية لتحقيق النجاح في الانتقال إلى الدولة الحديثة القائمة على أسس الديمقراطية.

قائمة المراجع:

الكتب.

01- محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا(المغرب: افريقيا الشرق،2014).

02- يحيى ابو زكرياء، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي،(الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003).

03- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997).

04- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قرائة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

05- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014).

06- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999).

07- توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011).

08- يحيى ابو زكرياء، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي (الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003)، ص 29.

09- أحمد منيسي(محررا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص177.

10- الصادق بن شعبان، بن علي والطريق إلى التعددية (تونس: المطابع الموحدة مجموعة سراس، 1995)، 59-62.

11- مجموعة من الباحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس (بيروت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011).

12- توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2001)، ص 155.

13- مروان الديماسي، الشرعية الدستورية والمشروعية الثورية: الصراع والتصادم بين الشرعية والمشروعية من خلال ثورة 14 جانفي(تونس: دار محمد علي للنشر، ط1، 2011).

14- عزمي بشارة (وآخرون)، الثورات والاصلاح والتحول اليمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص24.

15- بيل بروكتور وإقبال بن موسى، تحليل النظام الداخلي للمجلي الوطني التأسيسي التونسي(تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012).

16- منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية(تونس: منشورات مجمع الاطراش للكتاب المختص، 2014).

17- علي خليفة الكواري (محررا)، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014).

18- *Lahouari Addi, **l'impasse du populisme: l'Algérie: collectivité politique et état en construction** (Alger : entreprise nationale du livre, 1992)*

مقالات في مجلات ومراكز بحث.

19- أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع115(1992).

20- ناجي عب النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، المستقبل العربي، ع387(مارس 2011).

21- – مراد مهني، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قرائة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)"، دفاتر السياسة والقانون، ع12(جانفي 2015).

22- سالم البيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أية علاقة؟ حالة تونس"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع27(صيف 2010).

23- صلاح الدين الجورسي، الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا، المستقبل العربي، ع407(جانفي2013).

مواقع الكترونية.

24- ياسر الزعاترة، "تجفيف الينابيع راهنا وفي تجارب سابقة"، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions .

25- خيري عبد الرزاق جاسم، " النظام السياسي التونسي بعد التغيير"،

http://cis.uobaghdad.edu.iq/uploads/publishment/PDF.

26- عبد اللطيف الحناشي، الإرث الدستوري في تونس" http://www.turess.com/alchourouk/182713.

27- جلال الورغي، تونس: قراءة في التجربة الدستورية". http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411310513912795 4.html.

28- أحمد موسى بدوي، "الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية". http://www.acrseg.org/21427.

29- رفيق بن عبد الله، "قراءة في النتائج الأولية للانتخابات التشريعية: كيف ربح من ربح ولماذا خسر من خسر". http://www.assabah.com.tn/article/91460.

30- توفيق المديني: "قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية وتداعياتها". http://www.al-sharq.com/news/details/289154#.VtHJxPnhDIU.

31- ب.إ، "ماذا يعني فوز السبسي في رئاسة تونس؟". http://www.almoslim.net/node/222052.